التحديات الأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي
Security challenges for The African Sahel Region

د. راضية ياسينة مزاني
أستاذة محاضرة أ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر 3

تاريخ استلام المقال: 07 /03/ 2019 تاريخ قبول المقال: 10 /03/ 2019

الملخص:

ظهر مصطلح جديد في تسعينيات القرن الماضي وهو مصطلح الدول الفاشلة والذي أطلق على معظم الدول الإفريقية وهذا لكونها عاجزة عن تحمل مسؤولياتها تجاه مواطنيها، كما تعرف هذه المناطق عنفا داخليا يتجلى في الحروب الأهلية وعدم الاستقرار السياسي والفساد إضافة إلى الفقر والتخلف والجوع والمديونية، إضافة إلى كل هذا تعبئة عرقية مدمرة. وتعتبر منطقة الساحل الإفريقي أخطر هذه المناطق وهذا لما تعرفه من تهديدات لا تماثلية سواء تعلق الأمر بالإرهاب أو الجريمة المنظمة أو التجارة بالمخدرات أو البشر أو الهجرة غير الشرعية، حيث أصبحت هذه التهديدات خطرا ليس فقط على أمن مناطقها، بل كذلك على الأمن الإقليمي وحتى الدولي. وهذا ما يظهر من خلال هذه الدراسة التي تطرقت إلى التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي والأسباب التي أدت إلى تفاقمها والتحديات التي تواجهها هذه الدول من أجل تحقيق أمنها.

الكلمات المفتاحية: الساحل الإفريقي، الدول الفاشلة، التهديدات اللاتماثلية، الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية، التجارة بالمخدرات.

Abstract:

A new term emerged in the 1990s, which is the" failed states", which has been called on most African countries. This is because they are unable to shoulder their responsibilities towards their own citizens, and they know internal violence which is manifested in civil wars, political instability, corruption, poverty, under development, hunger and indebtedness. The Sahel region is considered the most dangerous of these areas and this is because of his asymmetric threats. and that has become a threat to its security and regional security and even international. This is evidenced by this study, which talk about the asymmetric threat in the region of African Sahel and the reasons that have exacerbated it.

Keywords: African sahel, failed states, asymmetric threats, terrorism, organized crime, illegal immigration, drug trafficking

المقدمة:

مع التغير والتطور الذي شهدته الساحة الدولية في السنوات الأخيرة كان يجب إعادة النظر في المفهوم التقليدي للأمن وللتهديد وطرق التعامل مع هذا الأخير الذي لم يعد عسكريا فقط، وبالتالي التعامل معه لم يعد جامدا باستعمال الجيوش،إذ برزت تهديدات جديدة عابرة للحدود وليست عسكرية وهي التهديدات اللاتماثلية كالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية والتجارة بالمخدرات والتجارة بالبشر.

يعاني الساحل الإفريقي من هذه الظواهر نتيجة لطبيعة دوله ومساحته غير المحمية وضعف أنظمته وعدم قدرتها على تحقيق النمو والتنمية وكذلك عدم القدرة على السيطرة على الشعوب ولا حتى على الحدود،الأمر الذي جعل من هذا الشريط مصدر تهديد سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الإقليمي والدولي .و على هذا الأساس تطرح الإشكالية التالية:

ما هي التهديدات اللاتماثلية التي تعرفها هذه المنطقة وما هي الظروف التي أدت إلى تفاقمها ؟.

الإجابة على هذه الإشكالية تكون من خلال ثلاثة مباحث أساسية:

1-التطور في مفهوم الأمن مع تغير طبيعة التهديدات

2- منطقة الساحل الإفريقي بؤر التوترات

3-الأسباب الداخلية والخارجية لتفاقم التهديدات اللاتماثلية في المنطقة.

حيث تقوم هذه المباحث على البرهنة على صحة الفرضيات التالية:

1-كلما تغيرت التهديدات كلما تغير مفهوم الأمن.

2-كلما زادت التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي كلما تفاقمت تأثيراتها الإقيمية والدولية.

3-كلما زاد التدخل الأجنبي كلما زادت هذه التهديدات.

وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة في هذه الدراسة.

المبحث الأول:التطور في مفهوم الأمن مع تغير طبيعة التهديدات.

إن محاولة تقديم مفهوم قاطع للأمن أمرا صعبا وهذا لأن لكل طرف تفسير منطقي من وجهة نظره لهذا المصطلح حسب مصلحته ،هذا من جهة ومن جهة أخرى للتعقيد الذي يتسم به حقل العلاقات الدولية، وهذا ما سوف يتضح من خلال هذا المبحث في نقطتين أساسيتين وهما التحول في هذا المفهوم وظهور تهديدات جديدة لم تكن موجودة وهي التهديدات اللاتماثلية.

المطلب الأول:تطور مفهوم الأمن.

أدق مفهوم للأمن قوله سبحانه وتعالى بعد بسم الله الرحمن الرحيم "فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف"[1]. ،فالأمن يكون ضد الخوف والخوف بالمفهوم الحديث هو كل التهديدات الداخلية والخارجية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية .

لقد استخدم مصطلح الأمن لأول مرة بشكل رسمي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عندما أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية مجلس الأمن الوطني الأمريكي الذي اهتم بدراسة كل ما يهدد البلد وكان الأمن مرتبط بالحروب، ثم أصبح الأمن مرتبط بطريقة تسيير الموجات التحريرية التي شهدها العالم الثالث، ثم أصبح متعلقا بكيفية تأمين الموارد الحيوية للشعوب الغربية بعدما أصبح العرب يستخدمون البترول كورقة ضغط.

وعندما اشتد الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي أصبح الأمن مرتبط بكيفية الوقوف في وجه الآخ، وبعد نهاية الحرب الباردة أصبح الأمن مرتبط بكيفية مواجهة الفوضى العالمية التي سببها انهيار المعسكر الشرقي، ومن هنا أصبح كل طرف يبحث عن الوسيلة المناسبة لضمان أمنه.

فالأمن نسق سياسي دولي أين تضمن مجموعة من الدول لبعضها البعض الحماية أمام أي اعتداء خارجي يهدد الوحدة الإقليمية أو منظماتها المؤسساتية[2].

وهو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية على اعتبار أن أساس الأمن هو البقاء[3] .

فالأمن حالة من الاطمئنان الناتجة من الإحساس بالحماية من كل خطر[4] ،يهدف إلى وضع توازن بغرض تغيير حقيقة صراعية مهما كان نوعها، فكل حالة تفرض وسيلة معينة من الأمن وكل طرف يلجأ إلى وسيلة مختلفة لضمانه، ففي البيئة الخارجية تسعى كل دولة إلى الحفاظ على أمنها العسكري أو الاقتصادي أو السياسي أو الغذائي عن طريق الانضمام إلى منظمات معينة أو التحالف مع دول معينة، أو القيام بتنازلات، وهذا حسب موقع كل دولة في العلاقات الدولية وحجم تأثيرها وكيف تفسر أمنها على المستويين الداخلي والخارجي.

فللأمن أنواع متداخلة ومتكاملة،فلا يمكن تحقيق الأمن الداخلي قبل ضمان الأمن الخارجي والعكس صحيح، ولا يمكن لدولة تحقيق أمنها الاقتصادي بعيدا عن السياسي والاجتماعي، فهذا التكامل الحتمي بين أنواع الأمن هو الذي يجعل الدولة القوية تحاول أن تضمن أمنها في جميع الجوانب.

ففي البيئة الداخلية عندما نتحدث عن الأمن السياسي يجب التحدث عن محددات النظام السياسي من موارد متاحة وضوابط سياسية على اعتبار أن البعد السياسي يحدد كيفية تنظيم وإدارة الموارد السياسية المتاحة للدولة سواء تعلق الأمر بحجم الموارد الاجتماعية أو المؤسسات السياسية الموجودة أو تأييد المجتمع للنظام

[1] -سورة قريش ، **القرآن الكريم**، الآية04

[2]- Jean pierre Maury ,La construction européenne, la sécurité et la défense,Puf ,paris ,1996,p.19 .

[3]-Thierry Balzac ,hiver,"Qu'est ce que la sécurité nationale ?",**La revue internationale et stratégique**,n°52,2003,p.42.

[4] Groupe d'officiers du CHEM, Aout-septembre, "un concept de sécurité pour la France, pour l'Europe ?", **défense nationale**,n°8-9,2003,p.113..

السياسي، وكذلك الأخذ بعين الاعتبار الضوابط السياسية وهي القواعد والقيود التي على النظام السياسي احترامها في عملية توظيف الموارد.ومدى تحكم الدولة في هذه العناصر لضمان أمنها سواء تعلق الأمر بالسياسة الداخلية أي الاستقرار في إطار الشرعية الدستورية أو السياسة الخارجية أي نجاح الدولة في تسيير شؤونها دون تأثير خارجي.

إن أخذ جملة هذه القرارات في الجانب السياسي ينعكس على الأمن الاقتصادي الذي بدوره يؤثر على السياسي،ولا يمكن التركيز على هذين النوعين دون التطرق إلى الأمن العسكري،وهنا يمكن الإشارة إلى محاولة الدولة تحقيق أمنها إما باللجوء إلى القوة العسكرية أو اللجوء إلى دولة أخرى أو الانضمام إلى تكتلات إقليمية أو عالمية.وبالتالي يؤدي الأمن العسكري إلى الأمن الاقتصادي والسياسي،والعكس صحيح وهذا للترابط الوظيفي بين كل أنواع الأمن.

فالأمن مصطلح واسع يستخدم في العديد من المجالات والمواقف ابتداء من الإجراءات البسيطة بتأمين المواطنين ضد الأخطار المحتملة التي تمس المواطنين أنفسهم في سلامتهم وحياتهم وحرياتهم وأموالهم وانتهاء بالإجراءات الخاصة بتأمين الدولة نفسها، تلك الإجراءات والخطوات التي يطلق عليها الأمن الوطني والذي يعبر عن جميع الأنشطة ومهام الأمن في الدولة [1] وصولا إلى الأمن الإقليمي إلى غاية الأمن الجماعي.

ولكي تستطيع الدولة التي هي وحدة التحليل الأساسية أن تحمي هيبتها السياسية وأراضيها وحدودها وشعبها وثرواتها القومية وتراثها الفكري والثقافي ضد أي عدوان مباشر أو غير مباشر داخليا وخارجيا سياسيا أو معنويا اقتصاديا أو عسكريا[2]، تستعمل كل الوسائل المتاحة لذلك سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو تفاوضية أو قمعية أو ردعية أو وسائل ضغط..

المطلب الثاني: ظهور تهديدات جديدة غيرت مفهوم الأمن

إذا كانت التهديدات في السابق تستهدف القطاع العسكري أو الاقتصادي أو السياسي للدول، ظهرت تهديدات جديدة تمس أمن الدول المتقدمة وحتى تقريبا نفس القطاعات لكن بطريقة مختلفة وهي التهديدات القادمة من قبل ما سمي بالدول الفاشلة، وهذا لأن المشاكل التي تعاني منها هذه الدول لا تشكل خطرا على المستوى الداخلي فقط للدول المعنية وإنما أضرارها تمتد إلى المستوى الإقليمي والعالمي أيضا،وهذا لأن طبيعة هذه المخاطر ليست عسكرية وإنما مخاطر من نوع آخر،ولا يمكن حتى للدول المتطورة أن تتفادى تأثيرها أو منعها من الوصول لحدودها لأن الأمر لا يتعلق بهجوم عسكري أو مشاكل اقتصادية وإنما الأمر يتعلق بتهديدات لا تماثلية كظاهرة الإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة والتجارة بالمخدرات والأعضاء والبشر.حيث أن كل هذه التهديدات لا يمكن إيقافها أو حتى الحد منها إلا إذا اتخذت تدابير صارمة، ورغم

[1]- عمر أحمد قدور،**شكل الدولة و أثره في تنظيم مرفق الأمن** ، دار الخيال، بيروت1994،،ص.163.

[2] -علي نايف منيف البدراني، **فعالية المهارات الأمنية في تعزيز الأمن الوطني**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الشرطية، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، الرياض،،2010،ص.52

هذا يبقى الأمر معقدا في ظل العولمة والاتصالات السهلة وتدعيم بعض الأيادي الخفية لهذه الحركات،وخاصة أن هذه التهديدات تختلف من حيث الشكل والمضمون لذلك أصبحنا نتكلم عن حالة الفوضى المعممة حيث أصبح العالم كله خاضعا لمنطق توزيع المخاطر وخاصة مع وجود عدو مجهول لا يمكن رؤيته أو لمسه .

وأصبحت معظم هذه المخاطر اللاتماثلية آتية من إفريقيا ومن دول الساحل الإفريقي بالخصوص بوصفها مناطق ذات أنظمة هشة لم تستطع أن تبني نفسها ولا أن تحقق التنمية ولا بناء أنظمة مستقلة بذاتها قادرة على السيطرة على شعوبها وأخذ مكانة في الساحة الدولية بالعكس أصبحت مصدر تهديد إقليمي سواء داخل دولها أو على الدول المجاورة وحتى على المستوى العالمي.وهذا ما سوف يتضح في المبحث الثاني.

المبحث الثاني: منطقة الساحل الإفريقي بؤر التوترات.

من أجل فهم سبب تسمية منطقة الساحل الإفريقي بالدولة الفاشلة يجب فهم أولا طبيعة المنطقة وكذلك طبيعة التهديدات وهذا ما سوف يتضح من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: التعريف بالمنطقة

إن الساحل الإفريقي شريط جغرافي يمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا تقدر مساحته بثلاثة ملايين كلم مربع يشمل أجزاء 12 بلد وهي جنوب موريطانيا ووسطها، السنغال، غامبيا، جنوب المالي، النيجر، التشاد، أقصى شمال بوركينا فاسو،نيجيريا،وسط السودان وجنوبه،أريتيريا،أقصى شمال إثيوبيا وجيبوتي.[1]، مناخه شبه جاف جنوبا و جاف شمالا يعتمد سكانه على الزراعة بالدرجة الأولى وهذا ما يفسر سبب الهجرة ، يتميز بتضاريس وعرة وهذا ما يعني غياب الأمن على حدوده، وقد تعرضت شعوبه للاستعمار على غرار باقي الدول الإفريقية وهذا ما يفسر طبيعة الأنظمة الهشة لمناطقه.

خريطة الساحل الإفريقي

[1]-"-Le Sahel,un enjeu international, dossier la documentation françaises" in www.ladocumentationfrancaise.fr, le 07mai2013,visite le 12.12.2018.

المصدر :إفريقيا،خريطة الساحل الإفريقي،على الموقع NorsforStudies.org،14.12.2017،أطلع عليه يوم 01.01.2019

المطلب الثاني :التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي

تعرف منطقة الساحل الإفريقي العديد من التهديدات اللاتماثلية les menaces asymétriques والتي أصبحت تهدد أمنها وأمنها جيرانها وحتى المحيط الدولي نظرا لخطورتها وهي:

1-الإرهاب

بدأت هذه الظاهرة في إفريقيا في 1991 مع دعم الدولة الإسلامية في السودان والجماعات المسلحة في الصومال وتفاقمت هذه الظاهرة وعرفت توسعا خاصة في منطقة الساحل أين وسعت الجماعات الإرهابية نشاطها في هذه المنطقة التي كانت آمنة من قبل وهذا لاكتساب البعد الإقليمي والعالمي بعد أن انتقل الإرهاب من الجزائر إلى النيجر والمالي والتشاد[1] ،وزاد التمرد في المنطقة بعد الفوضى التي عمت في ليبيا 2011 حيث وقعت هجمات إرهابية في شمال مالي وبرزت جماعة بوكو حرام في نيجيريا وتزايد عدد المسلحين في مالي وبوركينا فاسو والنيجر،حيث أصبح الساحل الإفريقي من أهم المناطق التي تشهد تحركا واسعا لهذه الجماعات وهذا راجع لعدة عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية أين ينتشر الفقر وتتزايد الصراعات أي يسهل تجنيد الأفراد خاصة مع طبيعة الدول القائمة في المنطقة والتي لم تستطع أن تسيطر على أراضيها الواسعة خاصة مع نقص التمويل و التدريب والافتقار إلى التجهيزات اللازمة.

2-الهجرة غير الشرعية

تعرف الهجرة غير الشرعية أنها كل دخول فردي أو جماعي إلى إقليم دولة معينة بطريقة غير قانونية ونتيجة للظروف المزرية التي تعرفها المنطقة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية يلجأ أغلب سكان

[1] Stefan Mair, " terrorism and Africa : on the danger of further attacks in sub-saharan",**African security Review**,N12,December 2003,p.107.

منطقة الساحل وخاصة الشباب العاطل عن العمل إلى الهجرة غير الشرعية سواء داخل القارة أو خارجها.و هذا له انعكاسات خطيرة على المناطق أو الدول المنزوح أو المهاجر إليها وهذا لكون هؤلاء الأفراد يتنقلون بطريقة غير قانونية الأمر الذي يجبرهم على الاختباء في أغلب الأحيان والعيش في ظروف مزرية مما يزيد من انتشار الأمراض والمساهمة في استفحال الجرائم ،أضف إلى هذا استغلالهم في الأعمال الشاقة وبدون أي ضمان وبأجور منخفضة جدا.

3-الجريمة المنظمة

تعرف الجريمة المنظمة على أنها مجموعة تبحث عن العمل خارج حدود الضبط الاجتماعي وهذا المجتمع يضم الآلاف من المجرمين الذين يعملون سويا في هياكل تنظيمية معقدة ويخضعون لقواعد وقوانين يتم تطبيقها بصرامة أكثر من تلك التي تطبقها الحكومة الشرعية[1].

وهي تعبير إجرامي يعمل خارج إطار القانون والضوابط الاجتماعية ويضم في طياته الآلاف من المجرمين الذين يعملون وفقا لنظام بالغ التعقيد والدقة يفوق النظم التي تتبعها أكثر المؤسسات تطورا وتقدما، كما يخضع أفرادها لأحكام قانونية سنوها لأنفسهم تفرض أحكاما بالغة القسوة على من يخرج من قاموس الجماعة الإجرامية المنظمة في أداء أنشطتهم الإجرامية بخطط دقيقة تعود عليهم بالأرباح الطائلة[2].

فالجريمة المنظمة عبارة عن شبكة مستقلة من المجرمين متوحدين حول مصالح اقتصادية معينة ذات هيكل تنظيمي تعمل لارتكاب جرائم خطيرة للحصول على منافع مادية وهي من بين التهديدات اللاتماثلية التي انتشرت في جميع أنحاء العالم لكن توسعت أكثر في دول الساحل لطبيعة الأنظمة وكذلك لفشلها في تسيير الأزمات الاقتصادية التي عرفتها مما أدى إلى ظهور فواعل غير رسمية تتحكم في السوق مستعينين بالمسلحين والإرهابيين الذين يشتركون في تجارة المخدرات وبهذا توسعت الجريمة المنظمة في منطقة الساحل لتشمل تهريب الأسلحة والمخدرات والأشخاص والأعضاء البشرية وتزوير النقود وتبييض الأموال وتهريب الآثار والتجارة في النفايات النووية .

والأمر الذي ساعد في انتشار الجريمة المنظمة الأراضي الواسعة وغياب الأمن وعدم قدرة الدولة على السيطرة على الحدود و حتى على الأفراد. ونجد ضمن الجريمة المنظمة:

4-تجارة المخدرات

تعتبر تجارة المخدرات من أقدم صور الجريمة المنظمة في المجتمعات الحديثة حيث يبلغ عدد مدمني المخدرات حوالي 320 مليون شخص في العالم[3] وجاء في تقارير الأمم المتحدة أن نسبة 30% من المخدرات تمر عبر الساحل الإفريقي، فقد كان الجنرال لامين سيسي المستشار الدولي حول الشؤون الأمنية قد كشف أن مجموع عشرون طن من المخدرات أي ما تعادل قيمته مليار دولار أمريكي تعبر سنويا شريط

[1]-نسرين عبد الحميد نبيه،**الجريمة المنظمة عبر الوطنية المنظمة**،الإسكندرية،دار الفكر الجامعي،2007،ص.55.
[2]-حمد الأمين البشرى،**الفساد والجريمة المنظمة** ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض،2007،ص.81
[3]-الغوثي بن مالحة ، "الجريمة المنظمة في أحكام قانون العقوبات الجزائري"، **مجلة الصراط**، العدد03، 2000،ص153

الساحل والصحراء قبل انتقالها إلى أوربا وأمريكا الشمالية و مناطق أخرى[1] ، كما أن المقدار الحقيقي لتهريب الكوكايين الذي يمر عبر أفريقيا آتيا من أمريكا اللاتينية في ارتفاع مستمر وتعتبر السودان من أكبر الدول المنتجة للمخدرات[2].

5-تجارة الأسلحة

مع تزايد الأزمات والنزاعات في العالم زادت التجارة غير المشروعة للأسلحة وخاصة أنها مربحة،هذه التجارة هي التي تساهم في زيادة النزاعات الداخلية في المنطقة وكذلك تغذية الإرهاب وما ساعد في انتشار هذا النوع من التجارة هو الطابع الإثني الذي يعرفه الشريط الساحلي.

هذه التجارة لها تأثير على باقي التهديدات اللاتماثلية الأخرى فهي تساهم في استمرار الإرهاب وتفاقم ظاهرة الجريمة المنظمة ، والمشكل هو أن هذه الأسلحة تأتي من الغرب و هنا نتساءل عن دور العامل الخارجي في تأزم الأوضاع في المنطقة و كذلك عن دور آليات الرقابة على دخول الأسلحة إلى القارة.

6-التجارة بالبشر

التجارة بالبشر هي تجنيد الأشخاص ونقلهم أو تنقيلهم أو استقبالهم بواسطة تهديد أو بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال، ويشمل الاستغلال كحد أدنى استغلال الغير بأشكال متعددة كالخدمة قسرا أو استرقاقا أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد أو نزع الأعضاء[3] .أصبحت التجارة بالبشر من أخطر الأنشطة التي تطورت بسرعة في السنوات الأخيرة حيث تشهد منطقة الساحل ارتفاعا كبيرا في هذا النوع من الجريمة سواء تعلق الأمر بالدعارة أو تهريب الأطفال أو المتاجرة بالأعضاء إذ تعتبر منطقة عبور مثالية للخصائص التي تتمتع بها، حيث تشير الإحصائيات أن بلغ عدد الأطفال الذين تم تهريبهم في المالي بين 10000و20000 وفي نيجيريا حوالي 4000 [4] وتكون الوجهة تكون نحو الغرب وخاصة أوربا، أو يتم تجنيدهم أو استغلالهم من جميع النواحي .

المبحث الثالث: الأسباب الداخلية والخارجية لتفاقم التهديدات اللاتماثلية في المنطقة

إن تفاقم التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي لها عدة مسببات تتراوح بين المشاكل الداخلية التي تعرفها هذه المناطق، والضغوطات الخارجية من قبل الدول الأخرى وخاصة القوى الكبرى.

المطلب الأول:الأسباب الداخلية

تعرف مناطق دول الساحل الإفريقي عدة تناقضات داخلية يمكن حصرها في النقاط التالية:

1-طبيعة الأنظمة السياسية

[1]-"تهريب المخدرات في ساحل الصحراء أحد أكبر التحديات الأمنية "، على الموقع www.panapress.com، أطلع عليه يوم 28.03.2018.

[2]-محند برقوق، "الساحل بين التهديدات الداخلية و الحسابات الخارجية"، **مجلة العالم الإستراتيجي**، العدد07،نوفمبر 2008،ص.03

[3]-محمد يحي مطر،**الجهود الدولية في مكافحة الاتجار بالبشر**،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الجزء الأول،الرياض،2010،ص.07

[4]-"الاتجار بالبشر التجارة الأكثر رواجا في دول الساحل الإفريقي والصحراء"،على الموقع http//www.noonposte.org أطلع عليه يوم 28.03.2018

تسمى معظم الدول الإفريقية بالدول الفاشلة بعد ظهور هذا المصطلح في التسعينيات من القرن الماضي إشارة إلى الدول التي أصبحت عاجزة عن تحمل مسؤولياتها تجاه مواطنيها كما تعرف عنفا داخليا يتجلى في الحروب الأهلية وعدم الاستقرار السياسي والفساد إضافة إلى الفقر والتخلف والجوع والمديونية إضافة إلى كل هذا تعبئة عرقية مدمرة[1] .

وسبب تكون هذه الدولة الفاشلة في إفريقيا وخاصة مدن الساحل هو تكوين الدولة في حد ذاته لأن هذه الأخيرة صيغة مستوردة عن المستعمر القديم الذي قام بتكوين نخب سياسية محلية تتبنى سياسته وتعيد إنتاج تجربته الاستعمارية متجاوزا الخصوصيات المحلية والتركيبة المتعددة المعقدة للقارة حيث تقوم هذه النخب على الإبقاء على علاقات وطيدة مع الغرب،علاقات ذات طبيعة تبعية وولاء للدول الكبرى سعيا منها على الحفاظ على مصالحها الضيقة،الأمر الذي جعل هذه النخب في مواجهة دائمة مع مجتمعاتها هذه الوضعية التي أصبحت تعيشها الدول الفاشلة تسمى بالدول الأسيرة التي تعيش في عزلة عن شعوبها[2].

حيث تتميز دول الساحل بفشل الأنظمة التي حكمت بعد الاستقلال في وضع سياسات توحد جميع الأقليات الأمر الذي ولد مجتمعات تتميز بالتفكك وسيادة النزعة الانفصالية وعزز من مشكلة اللاتجانس. وانتشار النزاعات الإثنية نتيجة اختلاف الديانات والرغبة في السيطرة على الموارد الحيوية الأمر الذي يجعلها تنتقل إلى الدول المجاورة أين تدخل القبائل بدورها في الصراع، خاصة في ظل غياب الشرعية وتفاقم الفساد والفشل في توزيع الثروات الأمر الذي ساهم في الظهور في ظل هذه الدول الفاشلة العديد من التهديدات اللاتماثلية كالهجرة والإرهاب والتجارة بالمخدرات والسلاح والجريمة المنظمة.

إن الغابات والمناطق الشاسعة التي لا تخضع إلى الرقابة ونقص حراسة الحدود وعجز الدول الواقعة في حدود هذا الشريط على مواجهة مهربي المخدرات ووسائلهم التي تتطور ساعد على تفاقم هذه التهديدات العابرة للقارات وخاصة أن هذه الدول تسجل مؤشر تنمية ضعيف الأمر الذي يِدي إلى تهديدات أخرى منها الهجرة غير شرعية أو البحث عن الربح السريع من خلال تفاقم التجارة بالمخدرات أو الأعضاء أو البشر.

2-مشاكل البيئة

الساحل الإفريقي هو حزام التماس بين شمال إفريقيا جنوب الصحراء وهو امتداد إقليمي بين البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا حيث يشمل كل من السودان والنيجر وتشاد ومالي وموريطانيا والسنغال ويدرج كذلك بوركينافاسو ونيجيريا وجزر الرأس الأخضر والصحراء الجزائرية جنوبا و هناك من يضيف دول أخرى كما اتضح في المطلب الأول من المبحث الثاني.

يتميز الساحل الإفريقي بالفقر ويغلب على دوله الطابع الريفي إذ تعتمد على الزراعة بشكل كبير لكن تجدر الإشارة هنا إلى أن الأراضي الصالحة للزراعة لا تزيد عن 30%،الباقي كلها أراضي جرداء قاحلة.

---

[1]-"الصراعات العرقية في إفريقيا" ، على الموقع http://www.marefa.org،أطلع عليه يوم 25.03.2018.

[2]-عبد الحليم غازلي،الاهتمام الدولي بظاهرة الدولة الفاشلة في إفريقيا بين التنظير والممارسة، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، العدد2ديسمبر 2014، ص.44

كما يتميز طقس منطقة الساحل بالجفاف وهو أكبر مشكل بيئي تتعرض له المنطقة وسببه انخفاض مستوى الأمطار وهذا راجع إلى أن إفريقيا هي القارة الوحيدة التي يقع جزء كبير من أراضيها داخل المنطقة المدارية،الأمر الذي أدى إلى تناقص نسبة الأراضي الصالحة للزراعة .

وتعاني دول الساحل الإفريقي من مشكل التصحر الذي أدى بدوره إلى تدهور الأراضي في المناطق الجافة وشبه الرطبة الأمر الذي يؤدي إلى الفقر وخاصة أن معظم السكان يعتمدون على المحاصيل الزراعية إضافة إلى هذا تعد المنطقة أفقر المناطق في مصادر المياه [1].

كل هاته المشاكل المذكورة ساهمت في تفاقم ظاهرة النزوح نحو المدن الكبرى أو الهجرة إلى الخارج.

3-المشاكل الاقتصادية

أصبحت الدول الإفريقية بصفة عامة ودول الساحل بصفة خاصة بعد الاستعمار في حالة من التبعية المفرطة للغرب وهذا بعد نهاية الحرب الباردة وما أنتجته من لبرالية عالمية جديدة حيث كانت مضطرة إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي هذا الاندماج الذي يعتبر سلبيا بما أنها تعتمد على مواردها الأولية مقابل الحصول على رؤوس الأموال الأمر الذي جعلها رهينة الدول الكبرى وخاصة أنها لم تستطع أن تحقق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة الأمر مما جعل هذه الدول تعرف مستوى معيشي متدني، الأمر الذي ساهم في تفاقم ظاهرتي اللجوء والنزوح اللجوء إلى دول مجاورة والنزوح داخل البلد وما يترتب عن هاتين الظاهرتين من مشاكل منها ظهور أزمة الاندماج الوطني وتهديد الأمن بكل أبعاده في الدول أو المناطق المستقبلة وحتى دولة أو منطقة المنشأ تتأثر، فالنزوح واللجوء يعني هروب اليد العاملة وهجرة الأدمغة وتوقف عجلة النمو مما يضاعف من الأزمة الاقتصادية وبالتالي زيادة النزاعات وكل هذا يؤدي إلى زيادة التهديدات اللاتماثلية.

المطلب الثاني: الأسباب الخارجية

إن منطقة الساحل الإفريقي تحتوي على مخزون هائل من الثروات الطبيعية فهناك كميات كبيرة من احتياطي الذهب الموجود بين النيجر وبوكينافاسو،الألماس في التشاد واليورانيوم الموجود بكثرة في النيجر إضافة إلى الطاقة المائية[2]، النفط والغاز والفحم في نيجيريا، إضافة إلى النحاس والفوسفات والحديد والرصاص والفضة والقصدير والزنك دون أن ننسى الطاقة الشمسية المتوفرة في كل القارة [3] .

لكن رغم كل هذه الموارد الهائلة إلا أنها هذه الدول غير قادرة على استغلالها وهذا ما يفسر محاولة سيطرة الدول الكبرى على المنطقة وهو الأمر الذي يعيق النمو فيها وزيادة التهديدات اللاتماثلية،عبر تصدير السلاح إليها أو استنزاف ثرواتها مقابل الحصول على الأسلحة أو الدخول في علاقات تحالف مع النخب السياسية

[1]-"إستثراء ظاهرة التصحر في إفريقيا،" الموسوعة البيئية، ديسمبر 2012،ص.03

[2]-"إفريقيا ثروات اقتصادية هائلة"، **مجلة إفريقيا قارتنا**، العدد 05 ماي 2013،ص.02

[3]-محمد صالح أبو قاسم و آخرون، **جغرافية العالم**، مركز المناهج التعليمية و البحوث التربوية، ليبيا، 2014،ص.61

فالدول الكبرى سواء أمريكا أو فرنسا أو بريطانيا أو الصين أو كوريا الجنوبية أو الهند تغرس شركاتها في المنطقة لاستغلال هذه الثروات غير المستغلة، خاصة النفط واليورانيوم الأمر الذي يفسر تنافس الدول الكبرى المالكة للسلاح النووي على المنطقة.

دون أن ننسى اللجوء إلى التواجد العسكري في المنطقة مثل مبادرة بان ساحل في منطقة الساحل الإفريقي التي طبقتها الولايات المتحدة الأمريكية في 2002 بغرض التصدي للإرهاب والجريمة المنظمة وهذا بإنشاء تعاون عملياتي يمنع تحول المنطقة إلى وكر للإرهاب[1]. ومبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء التي أنشأت في 2005إمتدادا لمبادرة بان ساحل، ولو أن الأهداف الحقيقية هي السيطرة على الثروات والحد من التواجد الصيني والأوروبي في المنطقة.

الخاتمة:

مع تغير وتطور التهديدات في العلاقات الدولية، تطور مفهوم الأمن بدوره وأصبحنا نتكلم عن الأمن العسكري والاجتماعي والسياسي والبيئي على حد تعبير باري بوزان الذي أثبت أن التهديدات ليست دائما عسكرية ولا تحل دائما بالوسائل العسكرية. والتهديدات اللاتماثلية أكبر دليل على ذلك، لأن العدو غير واضح ولا يمكن السيطرة عليه دائما أو التصدي له مثل العدو التقليدي،وهذا ما يتضح عندما نتكلم عن التهديدات الآتية من الشريط الساحلي الذي يضم مخاطر كبيرة لا تهدد أمنه فقط وإنما تهدد أمن وسلامة المجتمع الدولي ككل بما أنه حاضن للإرهاب والجريمة المنظمة بكل أبعادها وأكبر باعث للاجئين لدول العالم بكل ما يحملونه من مشاكل، ومن جهة أخرى تستغل الدول الكبرى وضع هذه الدول الفاشلة لتحاول عبر أهداف معلنة أن تحيط هذه الدول بسلسلة من المشاريع الاقتصادية أين تستثمر فيها الشركات الكبرى بغرض تحقيق النمو والنهوض باقتصاديات هذه الدول وتحقيق الديمقراطية،وكذلك التعاون في مشاريع عسكرية بغرض تطويق الإرهاب والجريمة المنظمة لكن الأهداف الحقيقية وراء هذا الاهتمام الغربي هو السيطرة على الموارد الطبيعية واستغلال المواد غير المستغلة.وهذا ما زاد من تأزم الوضع في هذه المنطقة في ظل وجود نخب حاكمة موالية للغرب.

وعلى هذا الأساس لكي تستطيع دول الساحل أن تحد من التهديدات اللاتماثلية التي تشكل خطرا ليس على مناطقها فقط بل يمتد تأثيرها إلى المناطق الإقليمية وحتى الدولية، يجب أن تكون الإرادة نابعة من الأنظمة السياسية و الجهود مبذولة من داخل أقاليمها مع التعاون المتبادل بين دول المنطقة، و أهم من هذا محاولة الحد من التواجد الغربي لأن هذا الأخير يعمل على تأزم الأوضاع.

قائمة المراجع:

1-باللغة العربية

القرآن الكريم

[1]- جميلة علاق،"إستراتيجية التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء"على الموقع .dspace.univ-setif2.alague،أطلع عليه يوم 20.11.2018

الكتب

1- أحمد قدور عمر،**شكل الدولة و أثره في تنظيم مرفق الأمن** ، دار الخيال،بيروت1994،،ص.163.

2-أحمد الأمين البشرى،**الفساد والجريمة المنظمة** ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض،2007. 3-

3-محمد يحي مطر،**الجهود الدولية في مكافحة الاتجار بالبشر**،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الجزء الأول،الرياض،2010.

4-محمد صالح أبو قاسم و آخرون، **جغرافية العالم**، مركز المناهج التعليمية و البحوث التربوية، ليبيا، 2014،

5-نسرين عبد الحميد نبيه،**الجريمة المنظمة عبر الوطنية المنظمة**،الإسكندرية،دار الفكر الجامعي،2007.

المقالات

1-الغوثي بن مالحة ، "الجريمة المنظمة في أحكام قانون العقوبات الجزائري"، **مجلة الصراط**، العدد03، 2000،.

2 - برقوق محند، "الساحل بين التهديدات الداخلية و الحسابات الخارجية"، **مجلة العالم الإستراتيجي**، العدد07،نوفمبر 2008،.

3-غازلي عبد الحليم ،الاهتمام الدولي بظاهرة الدولة الفاشلة في إفريقيا بين التنظير والممارسة، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، العدد2ديسمبر 2014.

4-"إستثراء ظاهرة التصحر في إفريقيا،" الموسوعة البيئية، ديسمبر 2012،.

5- "إفريقيا ثروات اقتصادية هائلة"، **مجلة إفريقيا قارتنا**، العدد 05 ماي 2013.

المواقع الإلكترونية

[1]-"تهريب المخدرات في ساحل الصحراء أحد أكبر التحديات الأمنية "، على الموقع www.panapress.com، أطلع عليه يوم 28.03.2018

[2]-"الاتجار بالبشر التجارة الأكثر رواجا في دول الساحل الإفريقي والصحراء"،على الموقع http//www.noonposte.org أطلع عليه يوم 28.03.2018

[3] -"الصراعات العرقية في إفريقيا" ، على الموقع http://www.marefa.org، أطلع عليه يوم 25.03.2018.

4-إفريقيا،خريطة الساحل الإفريقي،على الموقع NorsforStudies.org،14.12.2017،أطلع عليه يوم 01.01.2019.

5-جميلة علاق،"إستراتيجية التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء"على الموقع -dspace.univ setif2.alague.،أطلع عليه يوم 20.11.2018

المذكرات

علي نايف منيف البدراني، **فعالية المهارات الأمنية في تعزيز الأمن الوطني**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الشرطية، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، الرياض،،2010،ص.52

2-باللغة الأجنبية **Livres**

1- Maury Jean pierre ,La construction européenne, la sécurité et la défense,Puf ,paris ,1996,

articles

[1]- Balzac Thierry ,hiver,"Qu'est ce que la sécurité nationale ?",**La revue internationale et stratégique**,n°52,2003,

[2]- Groupe d'officiers du CHEM, Aout-septembre, "un concept de sécurité pour la France, pour l'Europe ?", **défense nationale**,n°8-9,2003.

3 Mair Stefan , " terrorism and Africa : on the danger of further attacks in sub-saharan",**African security Review**,N12,December 2003.

Sites:

[1]-"-Le Sahel,un enjeu international, dossier la documentation françaises" in www.ladocumentationfrancaise.fr, le 07mai2013,visite le 12.12.2018